وزارة شؤون المرأة

البحوث والعنف
قضية نقاش

أمين عاصي

مدير دائرة الدراسات والسياسات

2008

الغاية: تطوير خطة إستراتيجية كنموذج للبحوث المتعلقة بالوقاية والحماية من العنف الأسري.

الهدف: المساهمة في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، من خلال إجراء الدراسات والبحوث العلمية والمحكمة.

تمهيد:

إن الحديث عن البحوث والدراسات يقودنا إلى تساءل كبير عن دور مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي لدراسة ظاهرة العنف والحد منها.

تأثرت الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر بنشأة مراكز البحوث والدراسات التي ارتبطت بالثورة العلمية، حيث كان للبحوث والدراسات عظيم الأثر في تطور الشركات الصناعية وانعكاس ذلك على المنتجات. لم تقتصر البحوث والدراسات على الصناعة فقط، إذ شملت جوانب وقطاعات أخرى تتعلق بالزراعة، والأدب، والطاقة، والتاريخ ...الخ. حيث أصبح للبحوث دورا رياديا في قيادة العالم من حيث التأثير في إحداث الاستراتيجيات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أما مراكز البحوث والدراسات في الدول النامية اقتصرت دراستها على الجوانب الوصفية والعامة، حيث أن الدخول في بحوث عميقة تحتاج إلى قاعدة بحثية تفتقر إليها هذه الدول، حيث جاءت هذه المراكز مكررة لما هو موجود في الغرب أو جاءت لما هو قائم في الدول النامية ، هذا الأمر جعل منها اقل فاعلية وتأثرا، بالتالي فهي اقل تفاعلا مع البيئة المحيطة وأقل اهتماماً بالمشاكل التي تحيط بها ومساهمتها في إيجاد الحلول المناسبة للمجتمعات التي تحتضنها.

من خلال ما سبق يتبين لنا أهمية أجراء الدراسات والبحوث العلمية للتقدم الصناعي والتجاري وكذلك إحداث التغير الاجتماعي، من خلال استكشاف الواقع ودراسته، وتحليله والغوص في نتائجه، والعمل على حل الإشكاليات التي تواجه هذا الواقع.

السؤال الآن: كيف نعمل على دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الأسري، من خلال إجراء الدراسات والبحوث العلمية المحكمة، من أجل وضع الآليات المناسبة للحد من هذه الظاهرة؟.

يمكن تقسيم البحوث إلى نوعين، بحوث كمية وبحوث نوعية، ولكل من هاذين النوعين مزايا وعيوب، لا نريد الخوض في تفصيلاتهما، لكن ما يهمنا هنا، ما هو الأصلح لدراسة ظاهرة العنف الأسري؟.

أولاً: على صعيد منهج البحث المستخدم،،،

من الملاحظ أن الدراسات حول ظاهرة العنف الأسري اتبعت منهج البحث الكمي، وبالتحديد من خلال إجراء البحوث على عينات صغيرة، بسبب قلة التمويل، والخبرة في مجال تحديد المؤشرات. بالتالي لا يمكن الإطلاق على هذه الدراسات، دراسات علمية، بقدر أنها تعطي مؤشر على وجود العنف فقط. لا بد من الإشارة أن بعض الدول أجرت مسوح على ظاهرة العنف الأسري، مثل فلسطين (تم إجراء مسح العنف الأسري في عام 2005)، ودول عربية أخرى، مثل سوريا والأردن وغيرها. لكن هذه المسوح لم تعطي الجواب الشافي حول ظاهرة العنف الأسري من حيث الأسباب، أو حتى تحديد المؤشرات، وإنما هي وصف أرقام فقط.

إن العنف الأسري هو ظاهرة ثقافية، اجتماعية، تؤثر وتتأثر في المجتمع، لكنها أيضا ظاهرة سلوكية تتأثر بنفسية الإنسان وذاته، مما يعني أن منهجية البحث الكمي لن تكون قادرة على استكشاف المعلومات والمعطيات التي تساعد في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة. من هنا لا بد لنا من العمل على إتباع منهجية بحث قادرة على دراسة ظاهرة العنف الأسري بدقة وعمق. من أفضل الطرق للوصول للمعلومة واكتشاف الأنماط هي المقابلة المعمقة، التي من خلالها تتحدث المرأة عن المعاناة التي تعاني منها جراء العنف الموجه لها، من هنا نوصي باستخدام منهجية البحث الكيفي، بطرق علمية، والعمل على اكتشاف أنماط العنف ضد المرأة من النساء أنفسهن، وليس فقط الاعتماد على تجارب دول سابقة، وخبراء أجانب.

ثانياً: على صعيد المفاهيم والمصطلحات،،،

تعددت المفاهيم التي توضح العنف، فمنهم من اهتم بتعريف العنف السياسي، وآخرون اهتموا بالعنف الاجتماعي، وآخرون تناولوا موضوع العنف الاقتصادي. إن تشتت هذه التعريف حول موضوع العنف، لن يساهم في معالجة هذه الظاهرة ودراستها، وبالتالي لا بد من توحيد المفاهيم في الدراسات والبحوث حتى تكون المعالجة دقيقة.

إن الاهتمام الواضح الذي يظهر من المؤسسات النسوية، هو تركيزها على موضوع العنف الأسري، وهو العنف الذي يدخل في إطار العائلة، ويجب أن نكون واضحين في التعريف،

فالعنف الأسري ليس فقط الذي يحدث داخل المنزل كما يعرفه بعض الباحثين. نقترح هنا أن يتم استنباط التعريف من خلال النساء أنفسهن اللواتي سيتم مقابلتهن بصورة معمقة حول ظاهرة العنف الأسري، لأن ثقافة المجتمع الغربي، وعاداته وتقاليده، تختلف عن ثقافة المجتمع العربي بعاداته وتقاليده، بالتالي تعريف العنف الأسري سيكون في مجتمعنا أعمق.

ثالثاً: مؤشرات لقياس العنف الأسري،،،

إن تحديد مفاهيم العنف الأسري بدقة، سيساعد كثيرا على تحديد مؤشراته بدقه، فكثرة استخدام المؤشرات وتشتتها لن يساعد في تحديد ظاهرة العنف، وغالبية المؤشرات التي تستخدم في الأبحاث، مأخوذة من ملفات الشرطة التي توثق جراء شكاوي النساء حول الممارسات العنيفة التي تتلقاها في المنزل وخارج المنزل. نذكر أن هناك الكثير من النساء اللواتي يتعرضن للعنف بكافة أشكاله المعروفة وغير المعروفة، والمكشوفة وغير المكشوفة، لا يدلين بالعنف الموجه ضدهن لأسباب شتى، وهذه الأسباب أو حتى المؤشرات لا يمكن إيضاحها إلا من خلال الجلوس مع المرأة لساعة، وربما ساعتين، وتوثيق ما تقوله بدقة، هذا يعزز ما ذهبنا إليه بضرورة تغيير سياسة البحوث والدراسات التي تسير عليها اتجاه ظاهرة العنف وإتباع سياسة جديدة، تتمثل باستخدام البحث النوعي.

رابعاً: جمع البيانات،،،

إن قضية جمع البيانات هي قضية هامة، ويجب أن تشمل عينه تمثل المجتمع، ويتم تدريب فريق لذلك على مستوى عال من المعرفة حول الظاهرة.

خامساً: الفئة المستهدفة،،،

هنا نود التركيز على نقطة في غاية الأهمية، وهي انه لمعرفة مدى شيوع وانتشار ظاهرة العنف الأسري، ممكن أن تكون المرأة هي المبحوثة. لكن إذا أردنا علاج الظاهرة من جذورها، وتفسير أسبابها، والطرق الكفيلة بالحد منها، لا بد من مقابلة الرجل الذي يمارس العنف، كون المشكلة تبدأ من عنده، وحلها يكمن بعلاج المشكلة الموجودة أصلا في الرجل وليس في المرأة، فالمرأة لا تعاني من مشكلة بقدر أنها ضحية العنف، بل أن الذي يمارس العنف هو الذي لديه المشكلة، وحل هذه المشكلة يكمن بمعرفتها وأسبابها.

إن هذه الأمور بحاجة إلى عمل دءوب من كافة الجهات حتى يتم تحقيقها، ومن الأمور التي تساعد في انجاز البحوث والدراسات بطرق علمية صحيحة ومعمقة:

- تعتمد إنجاز البحوث والدراسات العلمية حول هذه الظاهرة على الإرادة السياسية في الدولة، من حيث الوعي بأهمية محاربة العنف الأسري ، إذ كلما اتسم النظام السياسي بهذه الصفة كلما توفرت دفعة قوية لبناء وعمل الدراسات البحثية العلمية والقوية.
- الدعم المالي للأبحاث والدراسات، حيث يعد هذا الدعم عنصرا أساسيا في عمل الدراسات بطرق منهجية دقيقة.
- القدرة على احتضان الكفاءات البحثية العلمية حول ظاهرة العنف.